«النواب الأمريكي» يصوّت على ميزانية الدفاع

ترامب: أمريكا أصبحت «مثل دولة من العالم الثالث»

الرئيس الأمريكي دونالد ترامب

واشنطن – «وكالات» : قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إن الولايات المتحدة أصبحت «مثل دولة من العالم الثالث»، في الوقت الذي يواصل فيه ترديد مزاعمه عن تزوير انتخابات الرئاسة الأمريكية، ويرفض الاعتراف بالهزيمة أمام الرئيس الديمقراطي المنتخب جو بايدن.

وقال ترامب في كلمة موجزة للصحافيين في المكتب البيضاوي بالبيت الأبيض: «لقد زُورت الانتخابات.. إنك تنظر إلى الولايات المختلفة، وتجد أن الانتخابات زورت بالكامل»، مضيفاً «إنه أمر مخز لبلادنا.. فهي تشبه دولة من العالم الثالث».

ورفض مسؤولون في الولايات مزاعم ترامب، ومن بينهم أعضاء من حزبه الجمهوري، يتعرض بعضهم الآن لمضايقات.

ومن بين اتهامات ترامب، التلاعب بماكينات التصويت لتحويل الأصوات في غير صالحه.

وفي الوقت ذاته، يمضي الرئيس المنتخب جو بايدن قدماً في انتقال السلطة، وأعلن أسماء المسؤولين الذين اختارهم لشغل المناصب الرئيسية في إدارته.

ومن المقرر أن يتولى بايدن الرئاسة عصر 20 يناير المقبل، بعد أن باءت جميع محاولات ترامب لتغيير نتيجة الانتخابات، بالفشل.

من جهة أخرى تصل الانتخابات الرئاسية الأمريكية، إلى ما يسمى بـ «الملاذ الآمن»، وهي مرحلة رئيسية يتم فيها تثبيت أصوات الولايات، ويُمنع الكونغرس إلى حد كبير من التدخل.

وفي النظام الانتخابي للولايات المتحدة، يكون التصويت لمنصب الرئيس غير مباشر إلى حد ما، حيث يتم تخصيص عدد معين من الأصوات لكل ولاية في «المجمع الانتخابي»، بناء على عدد السكان، ويكون الفائز في الانتخابات الرئاسية هو المرشح الذي يحصل على 270 صوتاً في هذا المجمع الانتخابي.

ويأتي «الملاذ الآمن» بعد 35 يوماً من يوم الانتخابات. وتخصص هذه الفترة لتسوية أي نزاعات، وإذا ما صدّقت أي ولاية على نتيجتها قبل هذا الموعد فإنه لا يمكن للكونجرس أن يتدخل لاحقاً لإلغاء ما قرره الناخبون في تلك الولايات.

ويمهد هذا للحدث الرئيسي المقرر الأسبوع المقبل، وهو التصويت في المجمع الانتخابي.

واكتسب هذا التسلسل للإجراءات، الذي عادة ما يكون هادئاً، زخماً هذا العام برفض الرئيس المنتهية ولايته دونالد ترامب الاعتراف بالهزيمة، ومضيه في رفع دعاوى قانونية في عدد من الولايات لإلغاء نتيجة الانتخابات التي فاز بها جو بايدن.

وكانت هناك مخاوف من أن يحاول ترامب منع الولايات من التصديق على نتائج الانتخابات بها، إلا أن هذا لم يحدث رغم الضغط الهائل الذي مارسه على بعض المسؤولين الجمهوريين في الولايات المتأرجحة التي فاز بها بايدن.

من ناحية أخرى صوّت مجلس النواب الأمريكي أمس الثلاثاء على مشروع قانون شامل للإنفاق الدفاعي، وهو واحد من 3 تشريعات كبيرة ستطرح أمام الكونغرس هذا الشهر، لكن الميزانية الدفاعية تواجه «فيتو» محتملاً من الرئيس المنتهية ولايته دونالد ترامب.

وقال كبير الجمهوريين في لجنة القوات المسلحة والداعم الرئيسي للميزانية الجديدة التي تبلغ قيمتها 740.5 مليار دولار ماك ثورنبيري، إن «تمريرها يسهل إقرار الميزانية الفدرالية وحزمة تحفيز ثانية للاقتصاد الذي يعاني من تداعيات أزمة كورونا».

وأضاف للصحافيين «كلما كان التصويت قويا تقل فرص التعامل مع فيتو لاحقا».

ولكن رئيس اللجنة الديموقراطي آدم سميث كان أكثر وضوحا حين قال إنه في حال استخدم الرئيس الفيتو ضد «قانون الترخيص للدفاع الوطني» فإن النواب سيعودون للتصويت «لابطاله».

ومن المتوقع أن تتم المصادقة على ميزانية الدفاع السنوية لعام 2021 في مجلسي النواب والشيوخ هذا الأسبوع، ما يوفر زيادة 3 بالمئة على رواتب العسكريين.

وفي يوليو تمت المصادقة على نسختين منفصلتين للقانون في مجلسي النواب والشيوخ بغالبية أكثر من ثلثي الاصوات اللازمة لتفادي «فيتو» رئاسي.

وقال ترامب إنه سيسحب تهديده باستخدام «الفيتو» في حال أزال النواب البند المتعلق بتغيير أسماء قواعد عسكرية تكرّم رموز قادة الكونفدرالية الأمريكية.

كما طالب أيضاً باضافة بند يلغي العمل بالقانون الذي يعرف باسم «المادة 230» التي تحمي وسائل التواصل الاجتماعي من المسؤولية عما ينشره المستخدمون على منصاتها.

إلا أن ثورنبيري قال إنه لا يجب ارجاء مشروع قانون الانفاق الدفاعي بسبب خلافات سياسية غير مرتبطة به.

ولفت إلى أنه «يجب معالجة قضية المادة 230، لكن في مكان آخر وبطريقة مختلفة»، مضيفاً «اسقاطها في اللحظة الأخيرة ليس بالأمر الصحيح».

وألمح جمهوريون آخرون أيضاً إلى استعدادهم لرفض مطالب الرئيس.

وقال السناتور الجمهوري بيل كاسيدي ل«فوكس نيوز» الأحد «أنا أميل للتصويت دائما لصالح الجنود ولأمننا القومي».

ومن النقاط العالقة الأخرى معارضة مشروع قانون ميزانية الدفاع لخطة ترامب التي أعلن عنها في يوليو وتقضي بخفض عديد القوات الأمريكية في ألمانيا.

والقانون في حال اقراره سيجبر البنتاغون على إرجاء خفض عدد الجنود هناك البالغ 34.500 مدة 120 يوما، الى حين تقديم وزير دفاع لمراجعة حول هذا الأمر إلى الكونغرس.

وأورد مشروع القانون أن خفض عدد القوات الأمريكية في المانيا «في فترة تتزايد فيها التهديدات في أوروبا سيشكل خطأ استراتيجيا خطيرا يؤدي الى تقويض مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة ويضعف حلف شمال الاطلسي».

ولكن الوقت ينفد امام النواب لتجنب «إغلاق حكومي».

مهلة إقرار تمويل فدرالي تنتهي في 11 ديسمبر، ويمكن للكونغرس تمديدها أسبوعاً واحداً فقط للتوصل إلى اتفاق حول ميزانية 2021 قبل عطلة عيد الميلاد.

الأمم المتحدة تحض روسيا على انهاء «احتلالها المؤقت» لشبه جزيرة القرم

الجمعية العامة للأمم المتحدة

«وكالات» : تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإثنين، قراراً يحض روسيا على إنهاء «احتلالها المؤقت» لشبه جزيرة القرم التي سيطرت عليها موسكو عام 2014 «بدون تأخير».

وصوتت 63 دولة لصالح القرار حول عسكرة شبه جزيرة القرم وميناء سيفاستوبول وأجزاء من البحر الأسود وبحر آزوف، في حين عارضته 17 دولة وامتنعت 62 دولة عن التصويت.

ورغم أن القرار غير ملزم إلا أن له أهمية سياسية، وقد تم طرحه من قبل 40 دولة بينها بريطانيا وفرنسا وألمانيا ودول البلطيق، بالإضافة إلى الولايات المتحدة واستراليا وكندا وتركيا.

والقرار «يحض الاتحاد الروسي، بصفته سلطة الاحتلال، على سحب قواته العسكرية بشكل فوري وتام وغير مشروط من القرم، وإنهاء احتلاله المؤقت للمنطقة الأوكرانية دون تأخير».

ودعا القرار روسيا إلى وقف زعزعة استقرار القرم عبر «نقل أنظمة أسلحة متطورة تشمل طائرات وصواريخ ذات قدرات نووية وأسلحة وذخائر وجنود إلى منطقة أوكرانية».

وأدى القتال بين القوات الأوكرانية وتلك المدعومة من روسيا إلى مقتل أكثر من 13 ألف شخص منذ عام 2014، عندما ضمت روسيا شبه الجزيرة وبدأت القوات الموالية لروسيا في شرق أوكرانيا تمرداً ضد كييف.

واشنطن: سنواصل الاعتراف بغوايدو رئيساً لفنزويلا

واشنطن – «وكالات»: قالت واشنطن الإثنين، إنها ستواصل الاعتراف بالمعارض خوان غوايدو رئيساً لفنزويلا، بعد الانتخابات المتنازع عليها التي تمنح الرئيس اليساري نيكولاس مادورو السيطرة التامة على المؤسسات الوطنية.

وقال وزير الخارجية مايك بومبيو في بيان: «ستواصل الولايات المتحدة الاعتراف بالرئيس الموقت غوايدو وبالجمعية الوطنية الشرعية،لا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح لمادورو الذي يتولى السلطة بشكل غير شرعي، بعد سرقة انتخابات 2018، بأن يستفيد من سرقة انتخابات ثانية».

ارتفاع عدد الضحايا بين المدنيين الأفغان خلال فترة المفاوضات مع «طالبان»

عناصر من طالبان

كابول – «وكالات» : أفاد تقرير الإثنين بارتفاع عدد الضحايا المدنيين في أفغانستان جراء الغارات الجوية منذ عام 2017، بعد أن خففت الولايات المتحدة معاييرها لشن ضربات وصعّدت من هجماتها ضد طالبان.

وقالت نيتا سي. كروفورد، المديرة المشاركة ل«مشروع أكلاف الحرب» في جامعة براون الأمريكية، إن عدد الضحايا المدنيين الذين يقتلون سنوياً بسبب غارات أمريكية أو للتحالف قد ارتفع بنسبة 330 بالمئة، ليصل الى نحو 700 قتيل مدني عام 2019.

وخفضت الولايات المتحدة عدد ضرباتها الجوية بعد إبرام اتفاق مع طالبان في فبراير 2020، لكن الجيش الأفغاني زاد من وتيرة هجماته مع شروعه في مفاوضات مع المتمردين الإسلاميين.

وفي حين انخفض العدد الاجمالي للقتلى المدنيين في ضربات جوية، فإن الهجمات تأتي الآن من قبل القوات الأفغانية، وقد تصاعدت في الأشهر الأخيرة.

وكتبت كروفورد أن سلاح الجو الأفغاني الآن «يلحق أضرارا بالمدنيين الأفغان أكثر من أي وقت مضى في تاريخه».

وأشارت إلى أنه في الأشهر الستة الأولى من عام 2020، قتل 86 مدنياً أفغانياً وأصيب 103 آخرون في غارات للقوات الجوية الأفغانية.

وفي الأشهر الثلاثة اللاحقة مع استمرار المحادثات بين الحكومة الأفغانية وطالبان في الدوحة، ارتفع عدد القتلى ليصل الى 70 مدنياً لإضافة إلى 90 جريحاً.

وحضت كروفورد على التوصل إلى وقف لإطلاق النار، بينما يتفاوض الجانبان حول الاتفاق، وذلك لتجنيب المدنيين المزيد من الإصابات.

لكن مع تسريع الولايات المتحدة سحب قواتها من أفغانستان، يشعر البعض بالقلق من أن تستغل طالبان هذا الامر لممارسة المزيد من الضغط على القوات الأفغانية، ما قد يدفع كابول لشن هجمات انتقامية.

وأكدت كروفورد «ما لم يكن هناك وقف لإطلاق النار، سيواصل الجانبان محاولة كسب نقاط تكتيكية خلال إجراء المفاوضات، ومن المرجح أن يزيد ذلك من الخسائر في أرواح المدنيين».

إثيوبيا: نعمل على إعادة الأمور إلى طبيعتها في تيغراي

أديس أبابا – «وكالات»: أكدت الحكومة الاثيوبية الاثنين أنها بصدد إعادة النظام والخدمات الأساسية إلى تيغراي، المنطقة الواقعة في شمال البلاد والمحرومة من الإمدادات منذ نحو شهر، وحيث تحدث أطباء والأمم المتحدة عن معارك متواصلة وحالة من انعدام النظام.

وقالت الأمم المتحدة الجمعة إن «نقل مساعدات إنسانية ضرورية إلى تيغراي أمر معقد بسبب تواصل المعارك، رغم إعلان الحكومة الفدرالية عن انتصارها منذ استعادتها السيطرة على العاصمة المحلية ميكيلي في 28 نوفمبر.

وكرر مكتب رئيس الوزراء آبيي أحمد في بيان، الإثنين، التأكيد على ذلك بالقول إن «المرحلة النشطة من العمليات العسكرية قد انتهت».

وأوضح مكتب الرئيس أن «المهمة الرئيسية حالياً للحكومة هي... إعادة النظام العام، وضمان وصول غير محدود لمواطنينا في المناطق المتضررة إلى المساعدات الإنسانية وإعادة من أجبروا على عبور الحدود، وإعادة تفعيل خدمات النقل والاتصالات».

بروكسل ولندن: الظروف غير متوفرة لاتفاق على ما بعد «بريكست»

رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لايين ورئيس الحكومة البريطانية بوريس جونسون

«وكالات» : يتوجه رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون إلى بروكسل «في الأيام المقبلة» ليلتقي رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لايين بعدما تبين أن «الظروف لا تزال غير متوفرة للتوصل إلى اتفاق نهائي» لمرحلة ما بعد بريكست.

وأورد بيان مشترك «لداونينغ ستريت» والمفوضية الأوروبية أن جونسون وفون دير لايين توافقا في اتصال هاتفي على «غياب الظروف للتوصل إلى اتفاق نهائي»، وطلبا من المفاوضين الإعداد «لاجتماع مباشر ببروكسل في الأيام المقبلة».

وأكد متحدث باسم داونينغ ستريت أن جونسون عازم على زيارة بروكسل.

من جهة أخرى أبلغت الوزيرة البريطانية بيني موردونت البرلمان الإثنين، أن بريطانيا مستعدة للخروج من فلك الاتحاد الأوروبي دون اتفاق على التجارة، في وقت تعرف فيه المحادثات بين الجانبين لحظات حاسمة.

وأكدت موردونت، بعض التقدم في المفاوضات، لكن الخلافات المعروفة لا تزال قائمة، وأن ما يعرف بمسألة ساحة المنافسة المتكافئة هي «الأكثر صعوبة».

وأضافت أنه في حين أن من الأفضل الوصول لإتفاقية إلا أن بريطانيا مستعدة لمغادرة الاتحاد الأوروبي وفق شروط التجارة بين الاتحاد وأستراليا إذا لم يتمكن الجانبان من إيجاد حلول وسط.

الرئيس الفرنسي السابق ساركوزي ينفي التهم بالفساد

الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي

باريس – «وكالات» : رفض الرئيس الفرنسي السابق نيكولاي ساركوزي تهم الفساد الموجهة إليه، في أول تصريح مفصل له أمام المحكمة الإثنين، وفقاً لتقارير إعلامية فرنسية.

ونقلت وكالة الأنباء الفرنسية عنه «لم أرتكب أبداً أدنى عمل من أعمال الرشوة».

يشار إلى أن ساركوزي متهم بالفساد واستغلال النفوذ، إلى جانب محاميه لفترة طويلة تيري هيرزوغ الذي يحاكم أيضاً في القضية، وتردد أن ساركوزي حاول في 2014 رشوة جيلبرت أزيبيرت المحامي العام السابق في محكمة النقض، للحصول على معلومات سرية عن تحقيق منفصل في تمويل الحملة الانتخابية.

وفي المقابل، قيل إن الرئيس السابق عرض دعم القاضي البارز للحصول على منصب مغر في إمارة موناكو.

وتستند الاتهامات لساركوزي إلى تصنت على محادثات هاتفية بينه وبين محاميه هيرزوغ، ووفقا لتقارير إعلامية، من المقرر إعادة تشغيل بعض تسجيلات التصنت في قاعة المحكمة، بعد أن وافقت المحكمة على الطلب المفاجئ الذي قدمته النيابة العامة.

وحاول فريق الدفاع عن ساركوزي منع ذلك، دون جدوى.

ونقلت وكالة فرانس برس عن جاكلين لافونت محامية ساركوزي «هذا الطلب من النيابة العامة قد يكون دليلاً على عصبيتها»، ومن المتوقع أن تختتم المحاكمة الخميس المقبل، ويواجه المتهمون إذا أدينوا، أحكاما بالسجن تصل إلى 10 أعوام، وغرامات تصل إلى مليون يورو (1.2 مليون دولار)